بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

الندوة الوطنية حول

"تمويل الاقتصاد الوطني : نحو تنمية ادماجية"

مجلس النواب

عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

29 يناير 2020

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

المحتويات

أهمية القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد

تطور التمويل البنكي

الإطار التنظيمي للقطاع البنكي

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

إعادة التمويل من طرف بنك المغرب

تأثير السياسة النقدية

المتانة المالية للقطاع البنكي

علاقة البنوك بالعملاء

البرنامج الخاص لتنفيذ تعليمات صاحب الجلالة التي جاء بها الخطاب الذي ألقاه يوم 11 أكتوبر 2019

خلاصة

أهمية القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد

أهمية القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد

❖ يساهم القطاع البنكي بشكل رئيسي في تمويل الاقتصاد المغربي :

✓ بلغت القروض الموزعة من طرف مؤسسات الائتمان أواخر 2019، حوالي 968 مليار درهم وتشكل 88% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا المستوى يمثل ضعف المستوى المسجل سنة 2004. ويفوق هذا مستوى المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 82% والذي يمتل 68% بالنسبة لتونس و 78% بالنسبة للأردن؛

✓ يتم تمويل المقاولات في حدود 88% من قبل القطاع البنكي وبنسبة 12% من سوق السندات.

✓ بالنسبة للمقاولات، تصل حصة القروض حوالي 50% من الناتج الداخلي الإجمالي وقد عرفت نموا بنسبة 1,5 خلال الفترة ما بين 2004 و2019

✓ كما تضاعفت حصة القروض المقدمة للأسر لتمثل 32% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 40% في الاقتصادات الصاعدة.

أهمية القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد

- تساهم التمويلات التي تمنحها البنوك للمقاولات على الصعيد القطاعي :
  - بنسبة 48% لقطاع الخدمات والذي يمثل حصة 50% من الناتج الداخلي الإجمالي.
  - بنسبة 45 % للقطاع الثانوي، والذي يمثل حصة 26% من الناتج الداخلي الإجمالي والذي يشمل الصناعات وقطاعات الطاقة والماء والبناء والأشغال العمومية.
  - بنسبة 7 % للقطاع الأولي والذي يمثل حصة 12% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- ويمثل تمويل حاجيات الخزينة من طرف البنوك 12% من مجموع أصولها مقابل 25% قبل حوالي عشرين سنة

- مكن تعزيز القطاع البنكي في بداية الألفية الثانية من ظهور ثلاث مجموعات بنكية مغربية قادرة على تلبية الحاجيات التمويلية للمشاريع الكبرى، حيث تمثل البنوك الثلاثة الأولى 64% من الأصول والودائع، فيما تمثل البنوك الخمسة الأولى حوالي 78% .

- وتمكنت هذه المجموعات الثلاث من تنفيذ استراتيجية تنموية في إفريقيا بغية مواكبة الفاعلين المغاربة على المستوى الإقليمي والزيادة في توسيع شبكاتها بأوروبا من أجل الاستجابة، بشكل خاص، لحاجيات المغاربة المقيمين بالخارج تماشيا مع الخيارات الاستراتيجية للبلاد.

أهمية القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد

- مكن اعتماد المالية التشاركية سنة 2017 من تنويع العروض البنكية من حيث التمويل والخدمات؛
- وقد بلغت التمويلات التشاركية 6,1 مليار درهم، مقابل موارد بمقدار 2,6 مليار درهم، أغلبها في اطار حسابات تحت الطلب.
- و يهيمن التمويل العقاري على التمويلات التشاركية، على غرار التجارب الدولية في هذا الميدان. ويتم حاليا استكمال منتجات تشاركية اخرى لتلبية حاجيات المقاولات وكذا مشاريع البناء.

تطور التمويل البنكي

تطور التمويل البنكي

❖ شهد التمويل البنكي خلال العقدين الماضيين، تطورات دورية تعكس الى حد ما تطور النشاط الاقتصادي وهكذا ناهز المتوسط السنوي للقروض 8,5% ما بين 1999 و2005 و شهد تسارعا بنسبة 19,8% خلال فترة 2005 - 2009 وقد بدأ بالتباطؤ بنسبة 9,9%، خلال السنوات التي تلت الأزمة الاقتصادية 2011/2009 الذي تزايدت حدته حيث بلغ نسبة 3,5% في السنوات السبع الأخيرة.

رسم بياني : تطور التمويل البنكي والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (%)

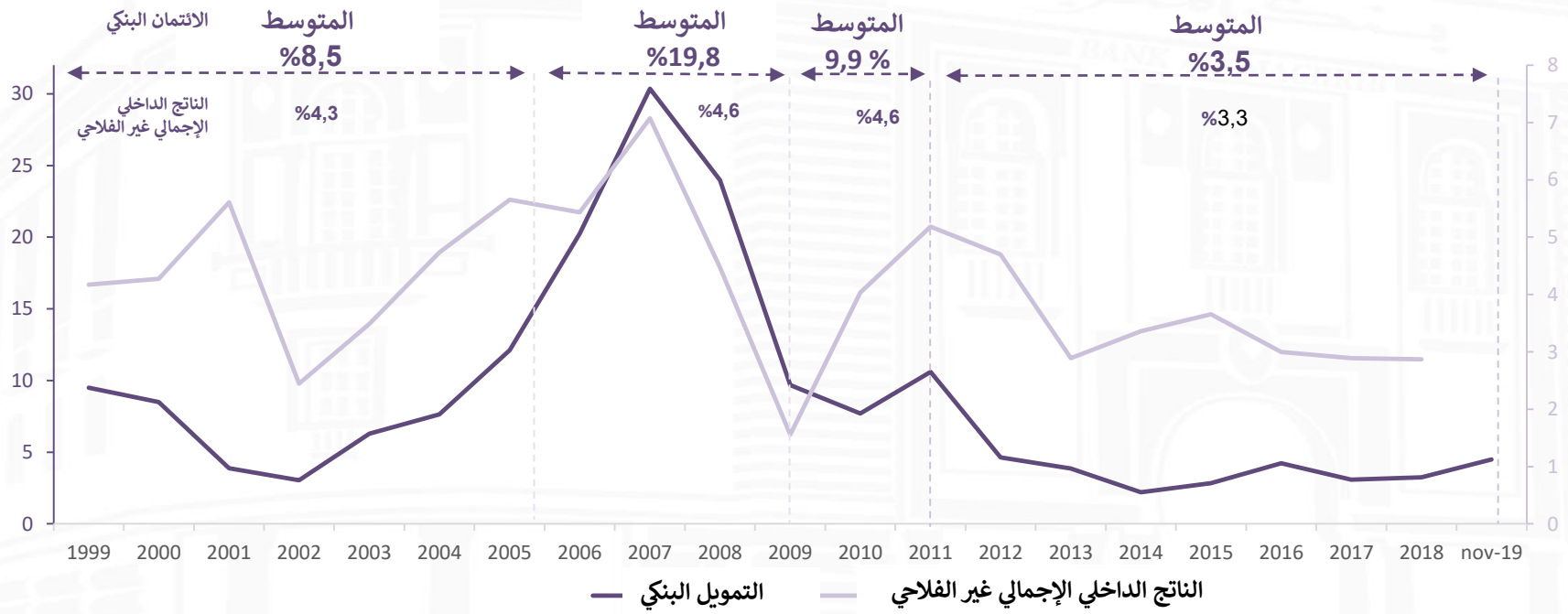

*معطيات سنة 2018 دون احتساب أثر تمويل تسبيقات الضريبة على القيمة المضافة

تطور التمويل البنكي

- نقف عند فترة 2005-2009 التي شهدت تسارع للقروض البنكية، اذ عرفت عدة عمليات خوصصة، وفائض في السيولة البنكية وكذا ظهور فقاعات (Bulles) في سوق العقار وسوق القيم مما عرف تزايد منح قروض ذات مخاطر مرتفعة، لاسيما في التمويل العقاري والأصول المالية.

- وفي هذا الصدد، حذّر بنك المغرب البنوكَ بشأن مخاطر هذه القروض واتخذ مجموعة من التدابير للتخفيف من آثارها السلبية على القطاع :

  - تخصيص مؤونات عامة لحماية البنوك من تنامي الديون ذات المخاطر المرتفعة،
  - وضع ميثاق للأخلاقيات في مجال تمويل الأصول العقارية و المالية

تطور التمويل البنكي

- بالنسبة لفترة 2011-2018، فقد عرفت تراجع دورة القروض البنكية نتيجة لعوامل مرتبطة بالعرض والطلب إذ لوحظ في هذه المرحلة تدني طلب المقاولات بفعل تناقص عدد المشاريع الكبرى بالأخص في البنيات التحتية والسياحة، والقطاع العقاري، وكذا تسجيل صعوبات وانخفاض النشاط في بعض القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي؛

- اما من ناحية العرض، فقد كان التراجع نتيجة تدهور الوضعية للمقاولات موازاة مع ارتفاع مديونيتها وبطبيعة الحال تزايد الديون المتعثرة.

- شهدت سنة 2019، تحسن طفيف للقروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي بنسبة 4% وخصوصا تلك الموجهة للمقاولات الخاصة ومن المتوقع أن يستمر هذا التحسن في 2020 بحوالي 5%

تطور التمويل البنكي

▪ الديون المتعثرة

- تزايدت الديون المتعثرة بأكثر من الضعف خلال السنوات العشر الأخيرة لتتجاوز 70 مليار درهم في 2019. وبالتالي، أصبحت تمثل هذه الديون 7,7% من مجموع القروض، ما يعادل 10% لدى المقاولات و8 % لدى الأسر. وعلى صعيد القطاعات، بلغت نسبة الديون المتعثرة اكتر من 20% في كل من قطاع النسيج والسياحة ومواد البناء.

- وقد استدعت هذه الديون تخصيص مؤونات بلغت 57 مليار درهم

- موازاة مع ذلك، تواجه عملية تحصيل الديون البنكية مجموعة من الصعوبات، خاصة أن المساطر القضائية لا تسهل حلّ مشكلة الديون المتعثرة.

- وتقوم البنوك حاليا، تحت إشراف بنك المغرب، بتدارس مجموعة من التدابير الرامية إلى تقليص محفظة الديون المتعثرة، لاسيما من خلال مسطرة التسنيد.

الإطار التنظيمي للقطاع البنكي

تعزيز الإطار التنظيمي للقطاع البنكي

- واكب هذه التطورات تعزيزٌ غير مسبوق لإطار تنظيم القطاع البنكي على الصعيد الدولي، على إثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة. فقد خضع هذا الإطار لتعديلات جوهرية رفعت من المتطلبات التنظيمية المفروضة على النظام المالي؛

- في هذا السياق، قام بنك المغرب بتعزيز الإطار التنظيمي للقطاع البنكي في إطار مقاربة عملية، وتدريجية وتشاورية مع الفاعلين في القطاع، تعطي مكانة خاصة لدراسات الأثر من أجل ضمان تنفيذ ملائم وتدريجي للمعايير الدولية سعيا منها تخفيف التأثير السلبي على تمويل الاقتصاد.

- الا انه بفضل هذا الاطار، حصل القطاع البنكي على تنقيط إيجابي من طرف الوكالات الدولية وتقييم مُرضٍ من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال الفحص المنجز سنتي 2007 و2015 والذي اسفر، فقط عن وجود مخاطرَ التمركز وكذا المخاطر المرتبطة بتواجد البنوك بالخارج خصوصا بافريقيا.

- ولابد ان نشير إلى ان مطابقة الاطار الخاص بالسلامة المالية مع المعايير الدولية يعتبر عنصرا هاما للحفاظ على علاقات ثقة بين البنوك ومراسليهم الأجانب وتفادي تبعات قطع هذه العلاقات التي شهدتها بعض البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا لأنها تعد عاملا أساسيا بالنسبة للمعاملات الخارجية.

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

- الاستماع

يقصد بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة تلك التي لا يتعدى رقم معاملاتها 175 مليون درهم، وبالمقاولات الصغيرة جدا كل مقاولة لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 مليون درهم.

أولى بنك المغرب، منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين، عناية خاصة لجميع التدابير التي من شأنها تيسير ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي لذا تم تنظيم حملات جهوية للاستماع والتوعية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من طرف كل من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضمان المركزي والاتحاد العام لمقاولات المغرب والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة وذلك خلال سنوات 2007 و2011 و2014.

وقد تبين من خلال هذه اللقاءات أن الإشكال لا يتمثل بالاولوية في الولوج إلى التمويل البنكي بقدر ما يخص الضمانات وإعطاء النصائح واعتماد سياسة القرب وسرعة التفاعل وتقديم المواكبة، إلى جانب مطالب أخرى لا تدخل في نطاق اختصاص القطاع البنكي، كالوعاء العقاري وتكلفته والإجراءات الإدارية والطلبات العمومية.

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

- الشفافية والثقة

سمح هذا التشخيص من وضع التدابير الأوّلية لإرساء علاقة مبنية على الشفافية والثقة بين القطاع البنكي وهذه الفئة من العملاء:

- تم ابرام ميثاق بين القطاع البنكي واتحاد المقاولات الصغيرة والمتوسطة سنة 2005.
- وضع نموذج ملف يحدد الحد الأدنى من المعلومات للحصول على قرض، بما في ذلك شهادة القوائم المالية مصادق عليها من طرف مهني مختص في المحاسبة و من طرف المسيرين.
- تنقيط المقاولات من قبل البنوك وفقًا للقواعد الجاري بها العمل دوليًا والتي تعتمد عليها قرارات منح القروض وتحديد تسعيرتها.
- إنشاء مكتبين للاستعلامات الائتمانية سنتي 2009 و2018 لتزويد مؤسسات الائتمان بمعلومات عن القروض الممنوحة للأشخاص الذاتيين والاعتباريين مما يسمح لها بتقييم أفضل للمخاطر.وبإمكان كذلك العملاء الولوج لتقرير ملائتهم لدى هاذين المكتبين.

بالموازاة مع ذلك، قامت البنوك باتخاذ العديد من الإجراءات من أجل التغطية الجهوية للشبكة البنكية مع ضمان تخصصها، وذلك بهدف تعزيز سياسة القرب والاستجابة بشكل انجع لطلبات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

▪ التكوين وتوفير المعلومات

- تم إنشاء المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة سنة 2013 للتعريف بالنسيج الإنتاجي بشكل أفضل، وتزويد الجهات الفاعلة العمومية والخاصة بالإحصائيات حول هذا الموضوع، وإجراء دراسات في هذا الشأن.

- استدعى بدء تشغيل هذا المرصد فترة زمنية مهمة، بالنظر إلى تعقيد المشروع والأشغال التحضيرية التي تطلبها ضمان انخراط كافة الجهات الفاعلة ومصادر المعلومات، ومواجهة التحديات، لا سيما القانونية منها، المرتبطة بتجميع البيانات.

- إنشاء المؤسسة المغربية للثقافة المالية سنة 2013، و التي كلفت بمجموعة من المهام من بينها التكوين والتوعية وتقديم المعلومات للمقاولات الصغيرة جدا بشأن القضايا المالية.

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

▪ دعم التمويل

- مواكبة مع الظرفية الاقتصادية، تم إنشاء صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة سنة 2014 من طرف كل من بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك وصندوق الضمان المركزي، بهدف التمويل المشترك مع مؤسسات الائتمان للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تعاني من صعوبات مؤقتة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

- تم تزويد هذا الصندوق بمبلغ 3,6 مليار درهم مكّنت من تمويل 476 مقاولة، ومن المحافظة على أكثر من 61.000 منصب شغل، لا سيما في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والتجارة.

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

▪ الحوار

❖ أمام حدة تباطؤ التمويل البنكي، عقد بنك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب بتاريخ 26 يناير 2016، لقاء تحت عنوان "كيفية تعزيز التفاهم بين البنوك والمقاولات"، .

❖ تم على إثر هذا اللقاء، صياغة مذكرة تتضمن خطة عمل وتدابير ملموسة من شأنها دعم تمويل المقاولات بشكل عام والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص. وقد أفرزت هذه المذكرة، التي تم رفعها إلى رئيس الحكومة، عن مجموعة من القضايا المرتبطة بآجال الاداء، وتمويل متأخرات الضريبة على القيمة المضافة، والولوج إلى الطلبات العمومية، والإبلاغ عن تنقيط المقاولات وأسباب رفض منح القروض والقرب الجهوي وإعادة هيكلة المقاولات التي تعاني من صعوبات.

❖ تنظيم النسخة الثانية من الاجتماع الثلاثي بتاريخ 18 أبريل 2019 حول موضوع "تمويل المقاولات: الحصيلة والآفاق".

❖ على إثر هذا الاجتماع، وبناء على معطيات المرصد الوطني للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، تم الوقوف على مدى هشاشة النسيج الإنتاجي للاقتصاد الوطني الذي تهيمن عليه المقاولات الصغيرة جدا والذي يتسم بتمركزه القطاعي والجهوي: حيث تحقق 77% من هذه المقاولات رقم المعاملات (chiffre d'affaires) أقل من 1 مليون درهم، فيما تحقق 10% منها ما بين مليون و3 ملايين درهم.

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

- الحوار

مكّن الاجتماع أيضًا من تقديم حصيلة اللقاء الأول واقتراح تدابير جديدة تهدف إلى تحسين مستوى تمويل ودعم المقاولات، ولا سيما من خلال:

- ✓ انهاء مشكلة آجال الاداء بين الدولة والمقاولات;
- ✓ الرفع من تأثير منظومة الضمانات العمومية للقروض البنكية;
- ✓ اعتماد مقاربة للتنسيق بين آليات دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وتلك الخاصة بمواكبتها على المستوى الجهوي;
- ✓ تشجيع المقاولات وأصحاب المشاريع على استخدام آليات التمويل البديلة، بما في ذلك شراء الفاتورات « factoring ».
- ✓ إنشاء صندوق من طرف الدولة لإعادة هيكلة المقاولات.

وقد وافت المؤسسات الثلاث الحكومة بهذه المقترحات وأوصت بإنشاء لجنة مشتركة بينها والأقسام الوزارية المعنية، وذلك بغية توحيد جهود مختلف الفاعلين ومنح ديناميكية جديدة للنشاط الاقتصادي لبلدنا.

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

❖ إجمالا، أفرزت كافة هذه الجهود المبذولة نتائج لا يستهان بها. فقد شهدت حصة القروض للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في مجموع القروض البنكية الممنوحة للمقاولات على مدى السنوات الماضية تحسنا ملحوظا، حيث بلغت 37% في نهاية سنة 2018، وهو مستوى أعلى مما سُجل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذا بعض الدول ذات الاقتصادات الصاعدة حسب المنظمات الدولية.

رسم بياني :

حصة القروض المقدمة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في المبلغ الجاري لإجمالي القروض البنكية الممنوحة للمقاولات

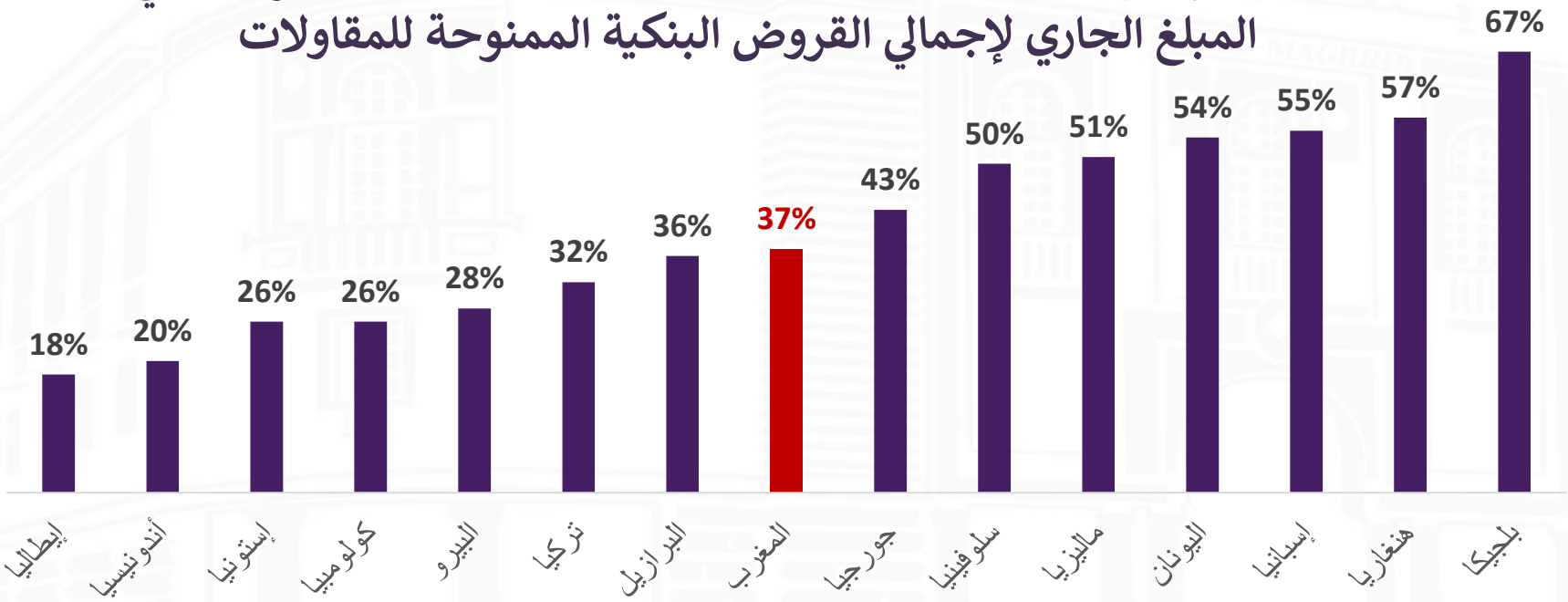

المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك المغرب

التدابير المعتمدة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

▪ أسعار الفائدة

❖ أبان الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب عن انخفاض تدريجي لأسعار الفائدة على القروض في جميع القطاعات، إذ بلغ متوسطها حوالي 4,9 % مقابل 6,7% في بداية سنة 2008. وتأخذ هذه الأسعار بعين الاعتبار الكلفة المتوسطة للموارد وإعادة التمويل والمخاطر وكذا تكاليف التدبير والارباح المؤداة عن الأموال الذاتية.

رسم بياني :

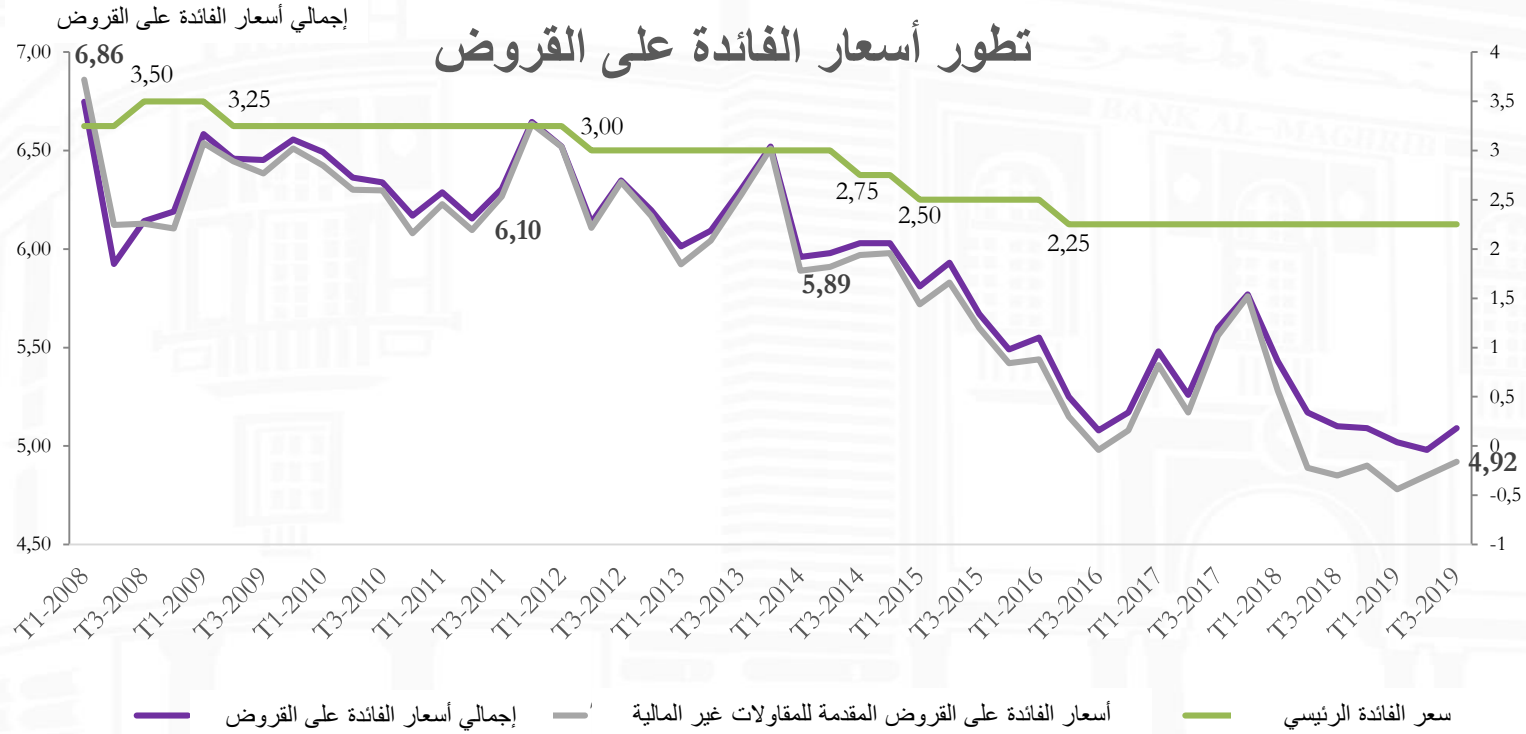

*المصدر: معطيات بنك المغرب

إعادة التمويل من طرف بنك المغرب

إعادة التمويل من طرف بنك المغرب

❖ يعتبر بدوره سعر الفائدة الرئيسي الذي يحدده بنك المغرب، في إطار سياسته النقدية، عنصرا مهما يؤثر على تمويل الاقتصاد والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وقد عمل بنك المغرب على تكييفه ليلائم التقييم الذي يعتمد عليه مجلس البنك في اتخاذ قراراته.

وقد شهد هذا السعر انخفاضات متتالية منذ سنة 2009 ليستقر، منذ شهر مارس 2016، في 2,25%.

❖ عمل بنك المغرب أيضا على تخفيض مستوى الاحتياطي الإلزامي الذي يتعين على البنوك احترامه بغية توفير السيولة من أجل تمويل الاقتصاد. وقد تراجع هذا الاحتياطي من 16،5% سنة 2003 إلى2% سنة 2019، مما مكّن من توفير مبلغ تراكمي قدره 60 مليار درهم.

التاريخ	سعر الفائدة
02 -دجنبر	3,25
08-شتنبر	3,50
09-مارس	3,25
12-مارس	3,00
14-شتنبر	2,75
14-دحنبر	2,50
16-مارس	2,25

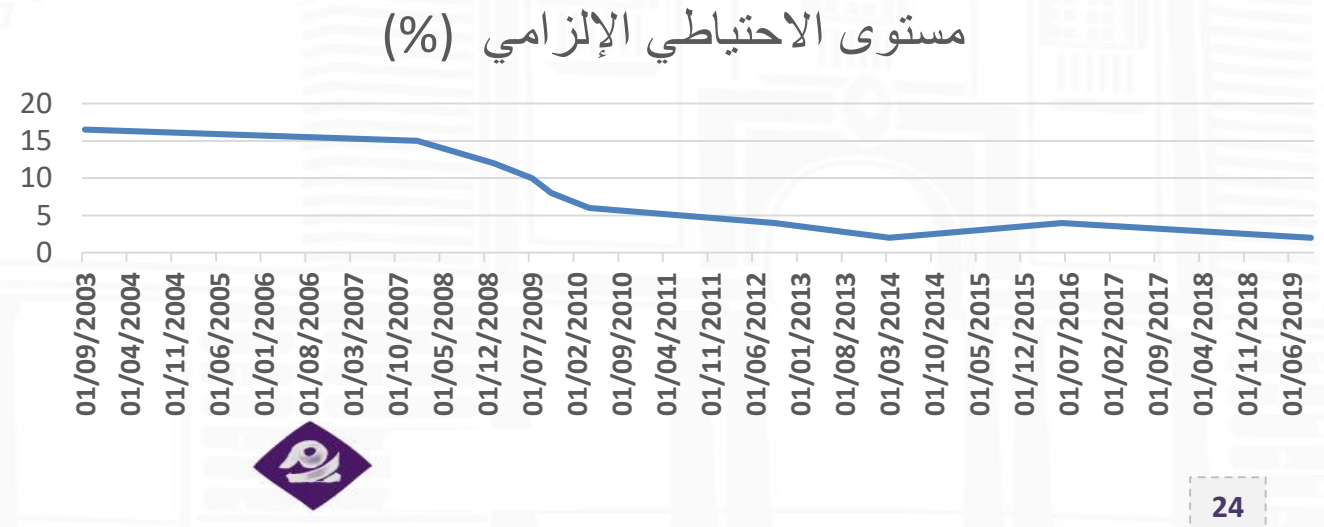

إعادة التمويل من طرف بنك المغرب

- ومن جهة أخرى، استمر بنك المغرب في تلبية حاجيات القطاع المالي من السيولة لضمان تمويل الاقتصاد حيث ناهز متوسط تسبيقات السيولة لمدة 7 أيام، خلال السنوات العشر الأخيرة، ما قدره 46 مليار درهم وبلغ أعلى نسبة له بما قدره 102 مليار درهم يوم 15 غشت 2019.
- علاوة على ذلك، انتهج كذلك البنك سياسة نقدية غير تقليدية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على الخصوص. وفي هذا الصدد، وافق البنك، منذ 2012، على إعادة تمويل مباشر للقروض البنكية الممنوحة لهذه الفئة في إطار غلاف مالي يعادل 30% من المبلغ المخصص لإعادة التمويل الاجمالي، مع إعطاء الأسبقية لقطاعي الصناعة والتصدير.
- ولتحفيز البنوك، قام بنك المغرب كذلك:
  - اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام تأخذ بعين الاعتبار الجهود التي يبذلها كل بنك من حيث منح القروض لقطاع الاقتصاد الحقيقي ومستوى تأثير القرارات التي يتخذها بنك المغرب لصالح عملائه.
  - منح فائدة على الاحتياطي الإلزامي النقدي (réserve obligatoire) بالنسبة للبنوك التي تبذل مجهودا ملحوظا في منح القروض.

تأثير السياسة النقدية

تأثير السياسة النقدية

- يشكل تأثير السياسة النقدية تحديا بالنسبة للبنوك المركزية على الصعيد الدولي.

- ولتعزيز تأثير قرارته، يقوم بنك المغرب بتنفيذ سياسته النقدية بكل شفافية وشرح قراراته لكل الأطراف المعنية، وذلك من خلال:
  - اجتماع برؤساء البنوك، على الأقل مرتين في السنة، من أجل تتبع معهم تنفيذ قرارات السياسة النقدية
  - عقد لقاء، عقب كل اجتماع لمجلس البنك، بين ممثلين عن بنك المغرب وأطر تنفيذيين للبنوك من أجل شرح القرارات المتخذة في طيها التقني والإبلاغ عن ما ينتظره بنك المغرب من النظام البنكي من أجل تسهيل عملية التأثير؛
- ويبقى بنك المغرب حريصا على الدوام على إرساء منافسة شريفة بين البنوك بالتعاون مع مجلس المنافسة ولتعزيز ذلك قام بإبرام اتفاقية مع هذه الهيئة لتكاتف الجهود في هذا الميدان,
- أجرت هذه الهيئة سنة 2013 دراسة حول القطاع البنكي، خلُصت إلى تسجيل تمركز متوسط في القطاع، ووجود منافسة حقيقية بين الفاعلين.

المتانة المالية للقطاع البنكي

المتانة المالية للقطاع البنكي

❖ وقد ظلت مردودية البنوك في مستوى مُرضٍ، إلا أنها انخفضت بسبب تراجع الهوامش وكلفة المؤن المخصصة لتغطية الديون.

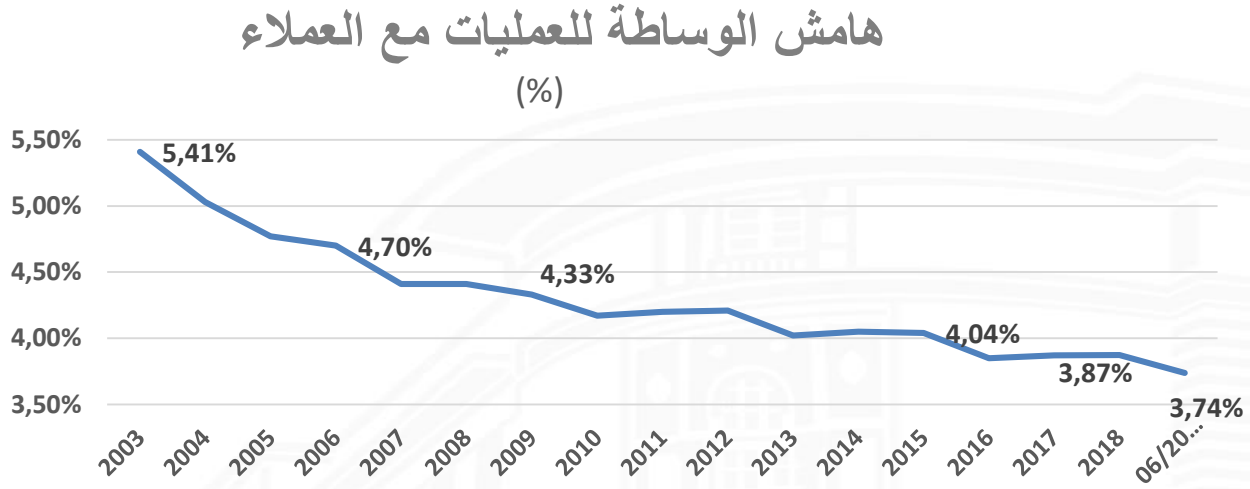

يمثل هامش الوساطة الفرق بين نسبة العائد عن القروض وكلفة الودائع في العمليات مع العملاء.

يجب أن يغطي هذا الهامش باقي التكاليف خصوصا تكاليف التدبير وكلفة المخاطر ومكافأة الأموال الذاتية.

❖ انخفضت العائدات البنكية مع تراجع نسبة عائد الأصول (ROA) من 1،2% إلى 0،9% وعائد الأموال الذاتية (ROE) من 15،2% الى 9،5% خلال العشر سنوات الأخيرة. وتبقى هذه النسب في مستوى مقبول مقارنة بكل من:

- بلدان المنطقة، مصر 1,4% و 19,2% ولبنان 1,2% و 13,1% وتونس 1,1% و 12,2% وتركيا 1,8% و17%
- وبلدان أخرى: سلوفينيا 1,4% و 11,3% وتشيلي 1,3% و 15,5% وجمهورية التشيك 1,1% و 17,3% والسويد (% و 19,1%

(المصدر: صندوق النقد الدولي)

المتانة المالية للقطاع البنكي

❖ يقوم بنك المغرب بتتبع ملائة القطاع البنكي وكذا معامل السيولة.

- انتقلت نسبة الملاءة بين 2010 ويونيو 2019، من 12,3% إلى 14,9% مقابل 12% كحد أدنى منصوص عليه من طرف بنك المغرب؛
- عمل بنك المغرب على رفع معدل السيولة بشكل تدريجي من 60% الى 100 % حاليا
- كما تمت مطالبة البنوك ذات الأهمية النظامية بالنظر إلى حجمها وتعقيد عملياتها والتي لها تأثير قوي على النظام المالي بمجمله، بتكوين احتياطات إضافية من الأموال الذاتية لتعزيز متانتها.

العلاقة بين البنوك والعملاء

العلاقة بين البنوك والعملاء

وضع بنك المغرب اسس علاقة متوازنة بين العملاء ومؤسسات الائتمان والرفع من مستوى الشمول المالي في صُلب مخططاته الاستراتيجية. وقد اتخذ في هذا الصدد مجموعة من الإجراءات منها:

- تعزيز البنوك لمبدأ الشفافية و اخبار العملاء : الإتفاقيات النموذجية للحسابات ، نشر الشروط التي تطبقها البنوك على عملياتها في الوكالات، الكشوفات السنوية لاقتطاعات العمولات البنكية، مؤشر أسعار الخدمات البنكية؛
- تتبع مدى احترام الحق في امتلاك حساب بنكي المنصوص عليه قانونا وتسهيل فتح حسابات بنكية دون دفع أموال مسبقة ؛
- إحداث مجانية 22 خدمة بنكية اعتيادية يستفيد منها العملاء خصوصا ذوي الدخل الصغير أو المتوسط ؛
- تم بالموازاة مع ذلك، منح الإعتماد للبريد بنك في سنة 2009، بهدف تعزيز الشمول المالي، خاصة من خلال استهداف العملاء، ذوي الدخل الصغير أو المتوسط في المناطق النائية ؛
- إعادة هيكلة قطاع القروض الصغرى (Micro-crédit) بعد إدراجه سنة 2006 ضمن القطاعات الخاضعة لمراقبة بنك المغرب.

العلاقة بين البنوك والعملاء

- ✓ تأطير الحركية البنكية منذ أكتوبر 2019 لتمكين العملاء غير الراضين عن الخدمات من تغيير البنك، و بالتالي تحفيز المنافسة البنكية ؛

- ✓ تسهيل تسوية الخلافات بين مؤسسات الائتمان وعملائها: بإلزام البنوك بوضع هياكل مخصصة لحل النزاعات وخلق المركز المغربي للوساطة البنكية. يسمح كذلك القانون البنكي للمشتكين بالتوجه لبنك المغرب ؛

- ✓ اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات من أجل تسهيل معالجة الشكايات وتقليص الشكايات المتواترة مثل :
  - ✓ التأطير القانوني لأغلاق الحسابات البنكية المدينة المجمدة و تعزيز المراقبة في هذا الشان ،
  - ✓ تأطير شروط تسليم شهادة رفع اليد عن الضمانات، وذلك من خلال اصدار توجيهة لمؤسسات الائتمان في هذا الموضوع
  - ✓ تقوية دور المركز المغربي للوساطة البنكية عبر وضع اطار تنسيقي مع بنك المغرب.

- ✓ تعزيز التنسيق مع باقي السلطات المعنية عبر توقيع اتفاقيات شراكة بين بنك المغرب ومجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الرشوة ومحاربتها واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

البرنامج الخاص بتنفيذ تعليمات صاحب الجلالة التي جاء بها الخطاب الذي ألقاه يوم 11 أكتوبر 2019

خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 11 أكتوبر

▪ البرنامج الخاص لتنفيذ تعليمات جلالته

❖ وعلى إثر خطاب جلالته، بادرت كل من وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب بإجراء لقاءات مع مختلف الأطراف المعنية، خاصة وزارة الداخلية واالمجموعة المهنية لبنوك المغرب والصندوق المركزي للضمان وصندوق الإيداع والتدبير ومكتب الصرف وإدارة الجمارك والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والشركة المغربية للتأمين على الصادرات وهيئة الخبراء المحاسبين وهيئة المحاسبين المعتمدين .

❖ وعلى هذا الأساس، تم إحداث برنامج عمل يشمل المحاور التي حددها صاحب الجلالة في خطابه.

خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 11 أكتوبر

▪ البرنامج الخاص لتنفيذ تعليمات جلالته

- إحداث صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية بغلاف قدره 6 ملايير درهم، والذي سبق ان كان موضوع نقاش في البرلمان.

- التزام البنوك باعتماد سياسة أكثر تطوعية في مجال توزيع القروض ومواكبة المشاريع، وتغطية كافة الجماعات المحلية التي لا تعرف تواجد نقط الولوج إلى الخدمات المالية.

خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 11 أكتوبر

▪ البرنامج الخاص لتنفيذ تعليمات جلالته

❖ مواكبة المبادرة المقاولاتية عبر إنشاء لجنة للتنسيق على المستوى الجهوي بين كافة الأطراف المعنية، تحت اشراف المراكز الجهوية للاستثمار، من اجل تسهيل تنفيذ البرنامج في كافة مناطق المملكة وكذا دعم تنفيذ المشاريع، ابتداء من مرحلة تصميمها إلى غاية إعدادها وتقديمها من أجل الحصول على التمويل.

❖ إرساء لجنة وطنية ثلاثية الأطراف (تضم وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب) تتولى تتبع تنفيذ هذا البرنامج وإدخال التعديلات أو الإجراءات التكميلية على ضوء النتائج المستخلصة.

خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 11 أكتوبر

▪ البرنامج الخاص لتنفيذ تعليمات جلالته

▪ مساهمة بنك المغرب

❖ بالإضافة الى برنامج إعادة التمويل الحالي والخاص بالمقاولات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة، سيضع بنك المغرب برنامج جديد لتوفير إعادة تمويل بشكل غير محدود للقروض الممنوحة للفئات التي تطرق اليها الخطاب الملكي، وذلك على أساس المعطيات التي ستوفرها البنوك، والتي ستتم مراقبتها بشكل بعدي.

❖ سيمكن هذا البرنامج الجديد من توفير إعادة التمويل بنسبة فائدة جد تفضيلية اي 1,25%.

❖ تخفيف متطلبات الأموال الذاتية المفروضة على البنوك فيما يتعلق بالقروض التي تمنحها للمقاولات الصغيرة جدا لتشجيع تمويلها.

❖ عمل بنك المغرب على إرساء إطار مفصل لإعداد التقارير سيمكن من تتبع مختلف فئات القروض، التوزيع الجغرافي والقطاعي وأسباب رفض الطلب.

خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 11 أكتوبر

▪ البرنامج الخاص لتنفيذ تعليمات جلالته

▪ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

❖ بعمل مشترك بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تم الاشتغال على وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي بدا تنفيذها بداية 2019 وهي تدخل في سياق الخطاب الملكي.

❖ وفي هذا السياق، اتخذت المؤسسة المغربية للثقافة المالية منذ سنة 2013، مجموعة من الإجراءات من أجل تعزيز الشمول المالي والتربية المالية.

❖ تستند الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على 8 ركائز

❖ إرساء آلية للتتبع والحكامة، خاصة بالشمول المالي: مجلس وطني برئاسة الوزير المكلف بالمالية ولجنة استراتيجية برئاسة والي بنك المغرب و7 فرق عمل موضوعاتية، وهي فرق تعمل حاليا على استكمال البرامج الخاصة بها.

الخلاصة

الخلاصة

- ✓ ما انجز لا يستهان به إلا أن الطريق لا يزال طويلا. لهذا، فإننا نرى في دعوة صاحب الجلالة تحديا ينبغي علينا رفعه جميعا بنجاح.

- ✓ وقد ساهم البرلمان في هذا الصدد عن طريق اعتماده مجموعة من النصوص القانونية، اذكر منها تعديل القانون البنكي والقانون الأساسي لبنك المغرب، القانون المتعلق بالضمانات المنقولة وتعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بمعالجة صعوبات المقاولة.

- ✓ ولا زلنا مطالبين باتخاذ تدابير مهمة لتعزيز الإطار القانوني وبالتالي تسريع اعتماد التعديلات اللازمة متل قانون التمويل التعاوني الذي هو في طور المناقشة في البرلمان، قانون مكاتب الاستعلام الائتماني وتعديل القانون البنكي. مع بطبيعة الحال التعجيل بالنصوص التنظيمية.

الخلاصة

- ✓ ويتجلى التحدي أمامنا في العمل بشكل جماعي لتحقيق نفس الهدف، ألا وهو معالجة مكامن الضعف البنيوية وضمان شمول اقتصادي ومالي أفضل.

- ✓ كما أصبحنا مطالبين برفع التحديات الجديدة المطروحة على الصعيد الدولي والتي شرعنا في اتخاذ التدابير بشأنها والتي ترتبط بتغير المناخ، الثورة التكنولوجية، محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المساواة بين الجنسين.

- ✓ لهذا، سنعمل جاهدين من أجل عقد لقاءات دورية بيننا قدر المستطاع بغية إرساء سبل تحقيق تعاون بناء خدمةً للبلد وللمواطنين.

شكرا لكم